مدخل إلى المعالجات الاستراتيجية
التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام) في معالجته مشكلة الفقر

An introduction to address strategies
that followed by Imam Ali (peace be upon him)
in his treatment for poverty problem.

م. د. فاطمة مصحب لفته

جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

Dr. Fatima Mushab Lafta,
Faculty of Administraction and Economics,
University of Wasit.

ملخص البحث

تعد مشكلة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، لما لها من تبعات خطيرة على المجتمعات.

وهذه الدراسة تحاول تقديم حلول جذرية لمشكلة الفقر من خلال التطرق إلى المعالجات الإستراتيجية التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام) في تعامله مع هذه المشكلة.

Abstract

Poverty problem considers as the most prominent social and economical problems that spread in human societies in general and Arabic society in particular because it leads to serious ramification on societies. And this study try to provide radical solutions for poverty problem from discussed to the address strategies that followed by Imam Ali to deal with that problem.

المقدمة

لا يزال الفقر؛ هذه المفردة البسيطة في لفظها، العميقة في أبعادها، يشكل الظاهرة الأخطر، والهاجس الأكبر للبشرية، رغم كل التطور العلمي وكل البرامج والمناهج الاقتصادية على كل الأصعدة.

لقد جسد الإمام علي (عليه السلام) النهج النبوي في خلق مجتمع آمن اقتصاديا ومعيشيا، فقد خبر أسباب الفقر فجاءت معالجاته لها كمنظومة علمية وقانونية لاقتصاد ناجح ومثمر لا يدع مجالا للفقر بين أبناء المجتمع الإسلامي.

وهذه الدراسة جاءت كمحاولة جادة رغم كونها دراسة مصغرة لمعالجة مشكلة الفقر في المجتمع والقضاء عليها، لأن مجرد وجود هذه المشكلة يتعارض ويتناقض تماما مع النظم والتعاليم التي جاء بها الإسلام.

مشكلة البحث

ما تزال معالجة مشكلة الفقر من جذورها بعيدة عن أضواء البحث والدراسات والقرارات الكبيرة على صعيد بلادنا الإسلامية وبلاد العالم، والإمام علي (عليه السلام) قدم حلولاً نموذجية مقابلة لمشكلة الفقر، فقد تألق نظريا وعمليا عندما أضحى حاكما على الدولة الإسلامية التي لم ير فيها فقيرا واحدا وذلك في أقل من خمس سنوات.

أهمية البحث

ينطلق البحث من أهمية اعتبار كلمات وحكم وممارسات الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية التي تتعلق بمشكلة الفقر المستندة إلى ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هي المرجع الأساس للتعرف على الأسباب والحلول الاستراتيجية لمكافحة الفقر.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية مميزة وشاملة وعميقة لأسباب مشكلة الفقر من جهة والاستفادة من هذه الرؤية لحل المشكلة في واقعنا المعاصر من جهة أخرى، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أعلمكم علي».

أهداف البحث

يسعى البحث إلى دراسة الآتي:

(١) معرفة مشكلة الفقر.

(٢) الأسباب والحلول الاستراتيجية لمشكلة الفقر التي بيّنها الإمام علي (عليه السلام) في نظريته الاقتصادية المتكاملة التي طبقها على ارض الواقع.

(٣) الاستفادة من تجربة الإمام علي (عليه السلام) في معالجة مشكلة الفقر على ارض الواقع الراهن.

منهجية البحث

إنَّ طبيعة موضوع الدراسة واحتوائه على عدة عناصر رئيسة كالاقتصاد والتاريخ والفقه والسياسة، قد حددت منهجية البحث بالمنهجين التاريخي والتحليلي بشكل رئيس والاستفادة من المنهج المقارن كلما اقتضت الضرورة ذلك.

هيكلية البحث

من أجل التحقق من فرضية البحث، ثم الوصول إلى أهدافه، فقد تناول البحث المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الفقر.

المبحث الثاني: أسباب الفقر في ضوء ما أكد عليه الإمام علي (عليه السلام).

المبحث الثالث: الحلول الاستراتيجية لمكافحة الفقر في ضوء ما بينه الإمام علي (عليه السلام).

المبحث الأول: مفهوم الفقر

يشير الفقر في اللغة إلى الافتقار بمعنى العوز، والمتعارف عليه أن الفقر هو حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف

المتمثل بسوء التغذية والمجاعة حتى الموت، والذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض و الإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات[1].

وقد تصدى الإسلام للفقر وأولاه اهتماما خاصا، فقد ذكر في القرآن الكريم أكثر من أية مشيرة إلى الحالة التي يعاني منها الفقراء مثل ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾[2].

وقد تناول المشرع الإسلامي مسألة الفقر، فقد أشار الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) إلى أن الله يسأل أين صفوتي من خلقي؟ فتقول الملائكة ومن هم يا ربنا؟ فيقول: فقراء المسلمين. وقول الإمام علي (عليه السلام): «**الفقر كالموت الأكبر**»، فالإمام يرى أن القبر خير من الفقر[3].

وبيّن السيد مرتضى الشيرازي أن الفقر يمثل عدم القدرة للوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات المهمة المادية كالطعام والسكن والملبس ووسائل التعليم والصحة وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية[4]، فهو يتمثل بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

هذا وتنطلق تقارير التنمية البشرية من قناعة مفادها أن الفقر الحقيقي هو الذي يتمثل في انخفاض دليل التنمية البشرية HDI الذي صاغته التقارير بناء على مكونات عديدة يمثل الفقر منظورا آليا فيها[5].

وفي هذا الصدد فقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ الفقر

بأنه لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة، فهذا الفقر هو الذي يعيشه الكثيرون في مختلف أنحاء العالم[٦]. ومن التعاريف التي تستند إليها الدراسات الراهنة في برنامج العمل الدولي هو التعريف الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعرّف الفقر بأنه ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية و الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٧].

إذن فالفقر لا يعني قلة في الخبز ولا يعني التضور من الجوع الجسدي فحسب، إنَّما يتعدى إلى كونه نوعاً آخر يسهم في تدمير حياة الإنسان ويجعل الأخير غير قادر على الإنتاج والإبداع وبهذا يتحول إلى عبئ ليس على نفسه وعائلته فحسب، وإنما على مجتمعه ودولته، فضلا عن كونه عبئا على العالم أجمع[٨] وكلما كثر هذا النوع من الناس كلما كبرت وتضاعفت نسب الفقر في العالم.

المبحث الثاني: أسباب الفقر

هناك أسباب كثيرة تقف وراء حدوث ظاهرة الفقر وتزيد من نسبة الفقراء في المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر ومن أهم هذه الأسباب:

(١) ملكية الدولة[٩].

للتملك في النظام الإسلامي حالتان، فأما أن يكون الشيء المراد تملكه واقعا تحت ملك الغير فهذا يمتلك إما بالشراء أو الهبة أو الميراث.

والتملك لهذا الشيء في هذه الحالة مرتبط بقوانين وشروط البيع والهبة والإرث، ولا فرق بعد ذلك بين أحد من الناس في تملك ذلك إذا ما كان محققا لشروط البيع أو الهبة أو الإرث. أما الحالة الثانية فهي إذا كان الشيء المراد تملكه غير خاضع تحت ملكية مسبقة فهو في هذه الحالة غير خاضع لأي شروط غير شرط السبق والحيازة والإعمال، وإلا فالكل له الحق في التملك إذا سبق إلى شيء وهو حر في التصرف فيه.

قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[10]، ولأن الأرض لله ولمن سبق إليها وعمّرها، إذ في الإسلام في هذا الباب قاعدتان:

القاعدة الأولى:

هي قاعدة (الأرض لمن عمرها) ويتبعها (في حديث آخر) قول الرسول (صلى الله عليه وآله): «ثم هي لكم مني أيها المسلمون».

القاعدة الثانية:

قاعدة (من سبق إلى ما لا يسبقه إليه المسلم هو أحق به).

أي المباحات التي جعلها الله تعالى للجميع من بر وبحر وسهل وجبل وغابة وما أشبه ذلك إذا سبق أحد إلى شيء منها بنية الحيازة كان هو أحق بها تملكاً لها بالحيازة، فالإنسان مثلا لو استخرج الملح من المعدن وحازه فهو له، وكذلك مع باقي مصادر الثروات الطبيعية، والبحار وثرواتها والغابات والمعادن، فالأرض ومصادر الثروات الطبيعية الأخرى وكذلك الثروات الطبيعية نفسها لو كانت متاحة، ومجانية للجميع فإن تكاليف هائلة ستسقط عن كاهل الفقراء وتنخفض نسبة الفقر بشكل آلي، وكذلك ستتوفر للفقراء فرص ومصادر سهلة للإثراء المشروع.

وفي حكومة الإمام علي (عليه السلام) تم إعطاء حق الحرية للفرد في أن

يزرع أو يبني أو يرعى أو يستثمر حيث يشاء في أي مصدر من مصادر الثروات الطبيعية[١١].

(٢) نهب المال العام:

الحصول على أموال الدولة والتصرف بها دون وجه حق تحت مسميات مختلفة، بحيث يتزعزع كيان الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تتمثل بالاختلاسات الضخمة التي تؤخذ من المال العام وتذهب إلى الحسابات الشخصية لجهات معينة، ومن ثم تركز الأموال الضخمة في أيدي فئة قليلة في المجتمعات، وحرمان الأكثرية من الناس من الخدمات الضرورية من الماء والكهرباء والمشتقات النفطية على أنواعها. وغير ذلك من أعمال تصب في النهاية في سرقة المال العام كالرواتب الضخمة التي تتمتع بها جهات معينة بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي تصرف على أمور لا تصب في مصالح العامة من الناس التي أخذت حيزا كبيرا من أموال الدول، في حين يعاني الكثير من موظفي دوائر الدولة والمؤسسات من قلة الرواتب وعدم كفايتها لسد حاجاتهم وحاجات عوائلهم بالإضافة إلى الذين لا يجدون عملاً فهؤلاء في حال مالي سيء. فضلاً عن أن هناك سرقة تقوم بها الحكومات ولكنها مقنعة كالضرائب أو بيع النفط والغاز، مع أنه ملك للناس[١٢].

(٣) الفساد:

قال الإمام علي (عليه السلام) «**لا ينبغي أن يكون الوالي المرتشي في الحكم، فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع**»[١٣].

ظهور عدد من حالات الفساد على مستويات عالية أثارت مخاوف على المستوى الدولي، ومع تزايد توافق الآراء على أن الفساد يمكن أن

ينال بدرجة خطيرة من قدرة البلد المعني على تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي[١٤].

لبيان دور الفساد المالي في ظهور الفقر وتعميقه لابد من الرجوع إلى التعريف الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية للفساد، حيث عرّفته على أنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"[١٥] ويسبب الفساد المالي المزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل ويؤدي إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة".

ويمكن النظر إلى الفساد كمعوق للاستثمار وللتنمية الاقتصادية ويرفع من كلفتها، فالمستثمرون الذين يهمهم الربح السريع والعالي يسألون عن (مفاتيح) الفساد وعن رجال الإعمال المحليين من أصحاب النفوذ. إذن يتضح في النهاية أن الفساد يسبب[١٦]:

(أ) انخفاض الإيرادات العامة والزيادة في النفقات.

(ب) التقليل من النوعية والجودة والكفاءة.

(ج) اضطراب إجراءات التوظيف والترفيع والتعيين في الدولة والقطاع العام.

وهذا كله يسهم في وجود ملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشي.

(٤) الربا:

الربا لغة بمعنى: «الزيادة، والربا مشتق من الربوة، بمعنى العلو، إذ أن المرابي يعلو على غيره، وإنَّ ماله يعلو على مال غيره، والربا بنظر الشرع حرام وبنظر العقل باطل، وبنظر الاقتصاد ممحوق، وليس ذلك أمراً غيبيا بل أمر خارجي حقيقي»[١٧]، قال سبحانه: ﴿**يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ**﴾[١٨]،

فذلك لأجل أن الربا يجمع المال من أيادٍ متعددة إلى يد واحدة، وبذلك يقل العمل والإنتاج، وذلك محق وتقليل للثروة، إذ اليد الواحدة الآكلة للربا لا تتمكن من عمل كل أولئك، فتبطؤ عجلة الإنماء.

قال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[١٩].

جاء النهي عن الربا لما له من نتائج وخيمة مترتبة غالبا عليه: الفقر المدقع الموجب لمختلف الجرائم، وأنواع الأمراض وما أشبه ذلك فإن الفقر سواد الوجه في الدارين كما قال الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)[٢٠].

إن الربا لا يأتي منه إلا الفساد حتى وإن كان كما يدعى بنمو معتدل وقد أشار إلى ذلك الإمام الرضا (عليه السلام) في جواب السؤال عن علة تحريمه قائلا: «لما فيه من فساد الأموال إلى آخر قوله (عليه السلام)، فحرم الله عز وجل على العباد الربا لعلة فساد الأموال».وعليه فالفائدة مكسب غير شرعي لأنها لا تقوم على أساس عمل منفق[٢١].

وإنَّ ما يميز العولمة الإسلامية من الجانب المادي والمالي هو عدم المرابة، فإن عدم المراباة هو الميزة الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، حيث لا يَظلم ولا يُظلم صاحب رأس المال، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[٢٢].

وهذه الميزة اللاربوية هي من مفاخر وخصائص هذا الاقتصاد السماوي السليم وبها يتميز وينفرد وبشكل واضح عن الاقتصاد الرأسمالي وعن الاقتصاد الشيوعي والاشتراكي السائد.

ينظم الإسلام برنامج اقتصادياته ويرسم الحدود والقيود للمكاسب من باب أن العمل سبب لتنمية المال، فالأخير لا ينمو، والنقود لا تلد النقود ولو مر عليها ألف سنة.

هذا وإن من الحالات التي ينشر بها الربا آفة الفقر في الأمة[٢٣]:

(١) إما أن يكون المقترض بحاجة ماسة، كما لو احتاج إليها لتلبية حاجاته أو حاجات عائلته الملحة أو لتسديد دين أو لدفع غرامة أو ضريبة أو غير ذلك.

(٢) أن يقترض للتجارة أو التوسع في التجارة، فإن أخذ الربا من هذا المستثمر يؤدي إلى تشديد الضغط على الفقراء أيضا، فهو من أجل أن يعوض نسبة الربا المفروضة علية، يضطر إما لتخفيض أجور العمال، وهم عادة من ذوي الدخل المحدود، وإما لزيادة قيمة منتجاته مما ينعكس سلبا على الفقراء.

وأخيرا نرى كيف أن الإسلام بتحريمه للربا يبعد أثر هذه الآفة عن الأمة ويعطي في الوقت نفسه فرصاً لتحقيق الأرباح، حيث إن الأصول التي تتملكها البنوك التي تطبق الشريعة الإسلامية في عملياتها كافة ارتفعت بنسبة ٦,٢٨٪ لتصل إلى ٨٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ مقابل ٦٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ في حين إن أكبر أف بنك في العالم لم يتجاوز النمو السنوي في أصولها ٦,٨٪ خلال المدة نفسها، حيث هناك صلات وثيقة بين القطاع المالي والأصول الحقيقية حيث ساعد هذا على حماية هذا القطاع من أسوء

أزمة ائتمان.

(٥) انعدام المساواة:

إنَّ انعدام المساواة المتنامي على نطاق العالم قد أصبح اتجاها رئيسا فيما بين البلدان وداخل البلد الواحد[٢٤]. فمن الملاحظ ان الثروة العالمية تتركز على نحو متزايد في أيدي قلة ضئيلة، فقد بينت الإحصاءات أن نسبة (١٪) من سكان العالم يمتلكون نسبة (٢٠٪) من الثروة العالمية وما زال يوجد (١,٢) مليار شخص يعيشون في حالة فقر مدقع، ويموت كثير من الأطفال من سوء التغذية قبل بلوغ سن الخامسة. وهذا ما يدل على وجود علاقة تشابك ما بين انعدام المساواة والفقر. فمن غير الممكن مناقشة السياسات الحكومية الرامية إلى إنهاء الفقر دون التصدي لأسباب انعدام المساواة[٢٥].

ويرتبط أحد أسباب تزايد أوجه انعدام المساواة شواغل تتعلق باليد العاملة، حيث أن الأجور لم تواكب الإنتاجية والنمو. ويمكن أن يعزى نمو أوجه انعدام المساواة إلى[٢٦]:

(١) القيود المفروضة على المساومة الجماعية.

(٢) الانخفاض المزن الطويل الأجل في نصيب الأجور من الدخل لصالح الأرباح[٢٧].

(٣) الشروط المعمول بها في قطاع العمل غير الرسمي.

(٤) نماذج الضرائب.

(٥) أوجه عدم التجانس كبيرة في قوة المساومة بين المشترين الكبار والمنتجين الصغار.

(٦) انعدام الاستدامة في خطة التنمية.

(٦) إعطاء الأولوية للضرائب على حساب الأعمار والتنمية:

من المعروف أن الضرائب لا تخلو من كونها من المضعفات

لحوافز العمل والإنتاج والتوزيع لدى الإفراد فهي تؤثر على العمل من حيث كونها تمثل اقتطاع جزء من دخول الإفراد مما يسهم في خفض مستوى استهلاكهم من السلع الضرورية ومن ثم النقص من قدرتهم على العمل، والضرائب عندما تسهم في تخفيض الدخول ينخفض حجم المدخرات ثم ينخفض حجم الاستثمار ومن ثم ينخفض حجم الإنتاج، وينشأ عن الضرائب غير المباشرة سوء توزيع للدخول والثروات إذا أصابت الفئات الفقيرة أكثر من الفئات الغنية[٢٨].

إنَّ إعطاء الضرائب الأولوية المطلقة على حساب السياسات الاقتصادية الداعمة لتوفير السلع الضرورية ولتنمية القطاعات المهمة في حياة الأفراد كالتعليم (النوعي والكمي) والإنفاق على البنى التحتية كبناء الجسور والطرقات والضمان الاجتماعي وغيرها الكثير يفيد في تكريس الاستبداد بعينه وقمع الشعوب ومصادرة الحريات وفي النهاية كل هذا يصب في زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء.

فالرؤية الاقتصادية للنظرة الإسلامية التي ترى أن إعطاء الضرائب الأولوية يصب في خسا ر تين [٢٩]:

(١) التقليل من مستوى الإنتاج، حيث يصبح الفرد المنتج غير راغب في زيادة الإنتاج رغم طموحه الكبير في مجال عمله وهذا ينعكس على انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) التبعات من فرضها تكون سلبية إذ ستتناقص نسب الضرائب التي كانت تحصل عليها الحكومة بشكل مؤكد. هذا بالإضافة إلى الأضرار النفسية والاجتماعية التي

ستتركها في المجتمع.

(٧) المقامرة:

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾[٣٠]. قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يسلم على أربعة، السكران في سكره، وعلى من يعمل التماثيل، وعلى من يلعب النرد، وعلى من يلعب بالأربعة عشر، وأنا أزيدكم الخامسة أنهاكم أن تسلموا على أصحاب الشطرنج»[٣١]. لقد كانت المقامرة من الأسباب الرئيسة لتدمير البناء الاجتماعي للفقراء، كما تعد سبباً رئيساً للأزمات المالية العالمية وخصوصا في بدايات القرن الحالي، حيث جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين وفي حال فشل المقترض ممثلا في مشتري العقار في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم مؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم بيع العقار فيما بعد، وعندها تحصل شركة التأمين على مستحقاتها، وقد ظهرت المقامرة من خلال المقامرات باسم المضاربات أو المراهنات من خلال البيع على المكشوف، والمشتقات المالية على الأوراق المالية[٣٢].

إنَّ عقود المشتقات في وقت الأزمة ما هي إلا مقامرة على وقائع غيبية لا يحدث فيها تسليم ولا قبض للسلع ولا دفع ثمن، وإنما تسوية عند التصفية لفروق يدفعها الخاسرون ويربحها الرابحون، فقد كان إجمالي المشتقات عالميا يزيد على كدرليون (Quadrillion) دولار وهو رقم لم يتعود معظمنا على استخدامه[٣٣].

وعليه فإن ثمرة المقامرة تكونت من المشتقات المالية والبيع على المكشوفات، والمضاربات الوهمية،

التي أدت في نهاية المطاف إلى دمار الأفراد والمؤسسات والاقتصاد.

(٨) الاحتكار:

تعددت الكلمات في كتب اللغة ومصادر العربية حول كلمة الاحتكار والحكرة، ففي هذا بيّن الفيروز آبادي أن الحكر الظلم وإساءة المعاشرة وبالتحريك ما احتكر، أي احتبس انتظارا لغلائه وفاعله حكرا[٣٤]. ويتمثل الاحتكار في الاقتصاد بالحالة التي يوجد فيها بائع أو منتج واحد يؤمن المنتوج ويسيطر على كامل السوق، وهو الذي يقرر أسعاره[٣٥].

وفي هذا الصدد قال الرسول (صلى الله عليه وآله): «**الحالب مرزوق، والمحتكر ملعون**»، وقال أيضا (صلى الله عليه وآله): «**أطلعت في النار فرأيت واديا في جهنم يغلي، فقلت: يا مالك لمن هذا؟ فقال لثلاثة: المحتكرين والمدمنين الخمر والقوادين**»[٣٦].

قال الإمام علي (عليه السلام) في كتابه إلى مالك الاشتر (رحمه الله): «**فَامْنَعْ مِنَ الِاحْتِكَارِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مَنَعَ مِنْهُ وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ**»[٣٧]

(٩) تلوث البيئة:

العملية الصناعية التحويلية لم تسفر عن مشاكل بيئية كبيرة في الدول النامية في بداية الأمر لأن هذه الدول كانت بكرا والصناعة محدودة، مع الاعتماد على مناطق المناجم لإنتاج المواد الأولية، بحيث حتى وإن حدثت بعض المشاكل، فإن المشكلة الأساسية كانت تتمثل بتوفير لقمة العيش وإيجاد فرص للعمل، إضافة إلى أن الحكومات نفسها كانت لم تعر اهتماما لشعوبها وبالتأكيد فإن صناع الغرب لم يكن

ليهتموا بهذه الشعوب. ولكن استمرار الاستثمار بهذه الصناعة ولد الكثير من الملوثات منها على سبيل المثال زيادة نسبة غاز ثاني اوكسيد الكاربون من (٢٧٨) جزء/ المليون في عام ١٨٠٠ إلى (٣٧٨) جزء/ المليون عام ٢٠٠٤ إي بنسبة زيادة (٣٦٪)، وهنا تتضح أهمية اتفاقية كيوتو وضرورة تطبيقها[٣٨].

(١٠) التسليح:

رغم حاجة المجتمعات إلى الحاجات الأساسية من سلع الاستهلاك وحياة السلم والرفاه الاجتماعي المدني، إلا أن مغريات الربح الفائق غير العادي في مجالات الإنتاج العسكري، دفعت أصحاب رؤوس الأموال الضخمة في دول العالم إليه، فقد مثل هذا الربح الأساس الاقتصادي للحروب وسباق التسلح، فقد قاربت النفقات العسكرية العالمية حوالي (٢٨٠٠) مليار دولار أي تريليونين و(٨٠٠) مليار دولار، فقد قفزت الميزانية العسكرية الأمريكية إلى حوالي (٣٧٩) مليار دولار عام ٢٠٠٦[٣٩].

(١١) كثرة الموظفين:

يرى الإسلام في ظاهرة البطالة المقنعة عبئا على الفقراء، حيث أن من تداعياتها ضعف أداء هذه الفئة من الموظفين المسهمة و بشكل كبير في كثرة الغيابات، وانشغال الوقت في أعمال غير الأعمال المناطة بالموظف، وترك مكان العمل دون عذر، وغياب الدافعية، وطغيان السلبية، وندرة المحفزات بأنواعها ومن ثم تدني مستوى الإنتاجية، وتعطيل العمل، وتأخير الانجاز، ونشر جو من التخاذل بين الأفراد العاملين بعد أن كان هؤلاء محبين للعمل والإنتاج، وترسيخ نظرية أن العمل الحكومي المغلق يصرف الراتب سواء عمل الموظف أم لم يعمل، مما يعني توليد

طبقة تستهلك دون إنتاج، بينما الفقير يجهد نفسه لينتج لكنه بالكاد يتمكن من الاستهلاك والحصول على ما يريده[٤٠].

ومن الأسباب التي كانت وراء حدوث هذه الظاهرة في الدول النامية تكدس العاملين في الجهاز الحكومي بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة كنتيجة التزام الجهاز بتعيين الخرجين دون أن يكون هناك احتياج حقيقي لأعمالهم، بحيث يكون هناك وجود لمن يؤدي عملا ثانويا لا يوفر له كفايته من سبل العيش أو أن بعض الأفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد، وفي كلا الحالتين لا يؤدي العامل عملا يتناسب مع ما لديه من قدرات وطاقة للعمل. مع العلم أن التواريخ كتبوا أن مصر في زمان الإسلام، حيث كان عدد نفوسها عشرة ملايين كان الموظفون فيها خمسمائة فقط، ما عدا الجيش، والكل يعلم أن الجيش في الإسلام شعبي لا يكلف الدولة شيئا، لا جيش احتياط ماعدا بعض الأفراد أو الذين يلزم وجودهم الدائم للتدريب والحفظ وما أشبه[٤١].

المبحث الثالث: معالجات الفقر عند الإمام علي (عليه السلام)

لا يزال الفقر يشكل مشكلة خطيرة في المجتمع البشري، رغم كل التطور العلمي وكل البرامج والمناهج الاقتصادية على جميع الأصعدة، فهذه المشكلة تتعقد بشكل مستمر في نواحي الحياة كافة: السياسية منها والاجتماعية، والنفسية والفكرية والروحية، والقانونية والدينية. وقد بات واضحا عجز الإنسان عن التوصل إلى حل شامل ومتكامل لمشكلة الفقر، وإذا كان ثمة حل جذري للمشكلة، فإن مصدره السماء، «حيث أن الإله الحكيم والعادل والمحيط بكل شيء والقادر

هو الذي يكمن عنده حل المشكلة بما فيها مكوناتها الثلاث البشر- الثروات - النظم و المناهج».

ومن هنا كان التجاؤنا إلى التعاليم الإلهية التي أرشد إليها القرآن الكريم وأقوال رسول الله (صلى الله عليه وآله) والإمام علي (عليه السلام) في التعرف على حل لمشكلة الفقر.

أولاً: امتلاك الناس لكل الثروات

انطلاقا من قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٤٢]، فكل ما خلق في الأرض هو ملك للناس كافة، وهذا يعني لا توجد هناك ملكية للحكومة المعنية على كل ما موجود في الأرض، وبعبارة أخرى (إن كل ما موجود على الأرض هو ملك وبشكل مباشر للناس كافة ووظيفة الحكومة فقط تنظيم هذه العملية فحسب، بحيث يمكن لأي فرد امتلاك قطعة أرض ليسكن فيها أو يستثمر فليس عليه دفع ثمنها إلى الحكومة، وفي هذا حل لمعظم المشاكل الاقتصادية التي تمر بها الدول)، فعندما تصبح الأراضي مجانا هذا يوفر فرص عمل هائلة (فتح متاجر وورش ومصانع) ويزيد قدرة معظم الناس وخصوصا أصحاب الدخول المنخفضة على الاستثمار حيث يسهل دخول هولاء إلى المجالات الإنتاجية كإنشاء المزارع الإنتاجية ورعي الأغنام والأبقار وهذا يرفع من مستويات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وهنا يرى الإمام علي (عليه السلام) إن ثروة الأمة تكون لأبنائها العاملين فقط، بعد أخذ الحق العام، فجناة أيديهم لا تكون لغير افواههم[٤٣].

ثانيا: الضمان الاجتماعي

يعد الفقر من المشاكل التي يعالجها الضمان الاجتماعي وهي من أخطر المشاكل وأكثرها سلبية على الفرد والمجتمع، ولقد عزز

الإمام علي (عليه السلام) من مسألة الضمان الاجتماعي، إذ يقول: «**أدوا ما افترض الله عليكم من الحج والصيام والزكاة ومعالم الإيمان فإن ثواب الله عظيم وخيره جسيم وأمروا بالمعروف وانهوا عن المنكر وأعينوا الضعيف وانصروا المظلوم**»(٤٤).

وفي رؤيته (عليه السلام) «**الخلق عيال الله، وأحب الناس إلى الله أشفقهم على عياله**»(٤٥)، كما يقول (عليه السلام): «**ما من عمل أحب إلى الله تعالى من كشف الضر، يكشفه رجل عن رجل**»(٤٦)، ونلاحظ في هذه المقولة مدى سعة حق الضمان الاجتماعي لكل إنسان بغض النظر عن أي وصف آخر، ولاسيما إذا ما كان تحت سلطة الدولة الإسلامية.

من إشارات الإمام علي (عليه السلام) في الضمان الاجتماعي في نظر الكاتب المعاصر هي(٤٧):

(١) رسم آلية وصيغ تنفيذ الضمان الاجتماعي ونقله من النظرية المثالية إلى الواقع العملي الملموس.

(٢) تحديد طبقة الفقراء وغيرهم من الفئات الاجتماعية المستفيدة من الضمان الاجتماعي، ففي هذا يحدد الإمام علي (عليه السلام) هذه الفئات بقوله: «**ثم الله الله في الطبقة السفلى الذين لاحيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس (شدة الفقر) والزمنى (ذوي العاهات) فإن في هذه الطبقة قانعا (سائلا) ومعترا (المتعرض للعطاء بلا سؤال) واحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم وأجعل لهم قسما من بيت مالك من غلات (الثمرات)**».

ففيما يتعلق برسم الآلية التي تتجسد في:

(١) إنشاء هيئة الضمان الاجتماعي التي حددها الإمام (عليه السلام) بأن تكون «**من أهل الخشية والتواضع**»(٤٨) ويتصف القائم على هذه الهيئة

بالتقوى «أن يتقي الله في سرائر وخفيات أعماله حيث لا يشهد غيور ولا وكيل دونه»[٤٩] وعمل هذه الهيئة مرتبط مباشرة بالحاكم وتكون ذات أولوية خاصة لدية، إذ يقول «**ليكن أحظى الناس منك أحوطهم على الضعفاء وأعملهم بالحق**»[٥٠].

(٢) آلية تنفيذ العمل: تكون من خلال وجود خطة للعمل، أبرز معالمها:

(أ) التركيز على إعطاء الحقوق لمستحقيها، إذ يقول الإمام (عليه السلام) هنا «**أفضل الجود إيصال الحقوق إلى أهلها**»[٥١] و«**خير البر ما وصل إلى المحتاج**»[٥٢].

(ب) التأكيد على إعطاء الحقوق دون مماطلة أو تسويف من الجهة المانحة سواء كانت الدولة أو غيرها. وفي هذا يقول الإمام علي (عليه السلام): «**أفضل الجود إعطاء العطية قبل ذل السؤال**»[٥٣]، ويقول (عليه السلام) «**السخاء ما كان ابتداءً، فأما ما كان عن مسائلة فحياء وتذمم**»[٥٤] انسجاما مع رؤية الإسلام وفلسفته للحياة، بل إن الإمام (عليه السلام) يؤكد أن تحقيق الضمان الاجتماعي لإزالة الفقر هو جزء مهم من أسباب الدعوة الإسلامية ككل، حيث يقول الإمام (عليه السلام) «**إن لأهل الدين علامات يعرفون بها؛ صدق الحديث ورحمة الضعفاء**»[٥٥].

ثالثا: التكافل الاجتماعي:

يعني التكافل الاجتماعي أن يكون أفراد المجتمع مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية بحيث يشعر كل فرد فيه أن عليه واجبات إزاء الآخرين كما له حقوق، ويكون له شعور بالمسؤولية إزاء الذين ليس باستطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة وذلك بإيصال المنافع إليهم ودفع الأضرار عنهم والتكافل الاجتماعي يتحقق بتطبيق

الإسلام عقيدة وشريعة ونظاما وسلوكا وهذا واضح من سيرة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) والإمام علي (عليه السلام) وفي هذا يقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله): «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**».

ومما يدل على أن الإسلام اهتم ببناء المجتمع المتكامل بوضعه لدعائم وأسس التكافل الاجتماعي في أبعاد عديدة انطلاقا من قوله تعالى ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ**﴾ وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) «**ما آمن بي من بات شبعانا وجاره جائع**» «**وليس بمؤمن من بات شبعانا وجاره جائع**». وقد طبقت أسس التكافل الاجتماعي في حكومة الإمام علي (عليه السلام) حيث طبقت التعاليم التي أقرها الإسلام في مجال التكافل الاجتماعي:

(١) قانون تكفل الزوج لنفقات الزوجة.

(٢) تكفل الابن لنفقات والديه ما داموا محتاجين إليه.

(٣) تكفل الأب لنفقات أولاده.

وكل ذلك كان بمعنى محاصرة الفقر من كافة أطرافه، فإن الزوجات والآباء والأبناء يشكلون أكثرية المجتمع وكان ذلك مطبقا في حكومة الإمام علي (عليه السلام)[٥٦].

رابعا: الحرية من المقومات الأساسية لنهوض المجتمعات:

قال تعالى ﴿**وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ**﴾[٥٧] عندما أصّل الإسلام مبدأ الحرية وجعله مطلبا طبيعيا وحاجة بشرية وجعل لهذا الأصل امتداداته الواسعة والشاملة لكل مناحي الحياة، وجعل في الوقت نفسه هذه الحرية محكومة بالمصلحة الإنسانية ومنقادة لها بحيث لا تؤدي إلى ضرره أو إلى ضرر الآخرين، فللإنسان حريته

ولكن للآخرين حرية أخرى فيلزم أن لا تصطدم حريته بحريتهم وبعبارة أخرى إن الجميع أحرار في جميع الأمور باستثناء المحرمات فقط[٥٨] ومن هذه المحرمات المقامرة، والربا، والاحتكار... الخ.

الإسلام منح الناس الحرية التي يجب في الوقت نفسه أن تسندها الدولة في انتاج وتصنيع ما يحتاجونه أو يريدونه من مواد غذائية وإنشائية وخدماتية سواء في مجال الزراعة، أو الصناعة، أو الفنون والتقنيات اللازمة، فتفتح عليهم أبواب العلوم والحرف والمهن والكسب والاكتساب والتصدير والاستيراد، وفي هذا يقول الإمام علي (عليه السلام): **«كل شيء يكون فيه حلال وحرام هو لك حلال أبدا حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه»**[٥٩]. إن الإمام لا يكتفي بأن يؤصل الحرية بقوله **«أيها الناس إنّ آدم لم يلد عبدا ولا أمة وإن كل الناس أحرار»** بل يدعو الإنسان إلى أن يطالب ويكافح من أجل حقه المشروع في الحرية فيقول (عليه السلام): **«ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرا»**[٦٠].

خامسا: المساواة:

من السمات البارزة للإمام علي (عليه السلام) المساواة العادلة بين مختلف أفراد الأمة في تقسيم أموال الأمة التي هم فيها سواء عليهم بالسوية.

من صفاته (عليه السلام) «القاسم بالسوية، العادل في الرعية» وتطبيق ذلك كلف الإمام عليّاً (عليه السلام) الكثير من المتاعب والانشقاقات والحروب وتفرق بعض الرؤوس عنه ولكن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يعبأ بكل ذلك مقابل التطبيق الحرفي والدقيق للإسلام وقد بدأ أمير المؤمنين (عليه السلام) بالمساواة بنفسه الكريمة أولا ثم طبقها على غيره، لكي لا يكون للناس حجة[٦١].

سادسا: تحديد الضرائب:

عندما نتدبر كلام أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) فيما يتعلق بالضرائب، فهو يقول: «وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا»[٦٢].

كلما كانت الضرائب من قبل الدولة على المكلفين مرنة، كلما صبت في مصلحتهم، أي سيحققون مزيدا من الإيرادات ثم الأرباح مما سيدفعهم إلى زيادة جهودهم واستغلالهم لها لتوسيع الإنتاج ومن ثم زيادة أرباحهم، من أجل تغطية الضرائب المفروضة عليهم، التي هي بمثابة تكاليف إضافية تضاف إلى تكاليف الإنتاج الكلية، وإبقاء مستويات أرباح هولاء المنتجين على حالها لابد من زيادة مستوى الإنتاج الذي يؤدي إلى توفر المزيد من السلع، وهذا يؤدي إلى تطور قطاع التجارة وقطاع النقل وغيرها من القطاعات المكونة للاقتصاد القومي.

وإذا ما تم إنفاق الضرائب لتدعيم الخدمات العامة، وإلى تحسين البنى الارتكازية، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل الكثير من المشاكل المتعلقة بالسكن والغذاء[٦٣]، وغيرها من مشاكل الفقر.

سابعا: تقليص ساعات العمل:

رأى الإسلام في تقليص ساعات العمل توفير مساحة أكبر للفقراء للمشاركة في الإنتاج لانتشال أنفسهم من الفقر، إضافة إلى أن في تقليص

ساعات العمل فوائد للعامل منها:

(١) توفر الوقت اللازم لتجديد نشاطه.

(٢) تنمية ملكاته.

(٣) الإشراف على شؤون أسرته.

حيث إن حياة العامل تبدأ حيث ينتهي عمله.

هذا وقد رفض الإمام علي (عليه السلام) أن يفرغ الإنسان من محتواه ويتحول إلى أداة للإنتاج الاقتصادي، لذلك أشار (عليه السلام) إلى حق العامل في أن يخلد إلى الراحة، إذ يقول: «**للمؤمن ثلاث ساعات، ساعة يناجي فيها ربه، وساعة يرم معاشه، وساعة يخلي فيها بين نفسه وبين لذاتها فيما يحل ويجمل**»[٦٥]. وقد دعا الإمام (عليه السلام) إلى تقليص ساعات العمل في وقت خلافته عبر طرق عديدة منها[٦٦]:

(١) التحريض على الخروج مبكرا من السوق.

(٢) الالتزام بالصلوات في أوقاتها مما يعني الخروج من السوق مرتين أو أكثر يوميا.

(٣) التحريض على تخصيص قسم جيد من الوقت للعبادة وللعائلة والأصدقاء وللنزهة.

ثامنا: التنظيم والتخطيط:

التنظيم مسألة ضرورية لكل جوانب حياة الإنسان، حيث أن فائدة التنظيم تتمثل بـ:

(١) حفظ الأولويات في العمل.

(٢) حفظ الجهد من الإهدار.

(٣) تأمين الحاجات الأساس في المجتمع.

(٤) تحقيق الإنتاج الكثير بأقل الجهد والزمن.

(٥) تطوير حركة المجتمع.

والتخطيط نحو من التنظيم للمشاريع الكبيرة قبل البدء بها، إذ يقول الإمام علي (عليه السلام): «**فإن من لم يحذر ما هو صائر إليه لم يقدم لنفسه ما يحوزها**»[٦٧] وفي هذا تأكيده على

العمل بالمشاريع ذات البعد المستقبلي وعناصر التخطيط تحدد الغايات والأهداف وتضع البرامج العملية للوصول إليها ضمن مراحل العمل وكذلك يقول (عليه السلام): «**شتان بين عملين، عمل تذهب لذته وتبقى تبعته، وعمل تذهب مؤونته ويبقى أجره**»[٦٨]، وقوله (عليه السلام): «**لا يعدم الصبور الظفر وإن طال به الزمان**»[٦٩]، فالتخطيط الواقعي الدقيق يأخذ بنظر الاعتبار دور الزمان في انجاز المشروع والإمكانات اللازمة له والعقبات التي تعيق العمل، والطريقة الصحيحة لمواجهة العقبات وهذا معنى التدبير والعلم والحيلة في الإسلام.

تاسعا: مبدأ المساءلة والمحاسبة:

لقد كرس الإمام علي (عليه السلام) مبدأ المساءلة والمحاسبة بل وفتح باب معاقبة وعزل الحاكم فيما إذا خرج عن النهج الاقتصادي أو السياسي السليم الذي يعطي الناس حقوقهم.

قد هدد الإمام علي (عليه السلام) أحد الولاة المتهمين بالخيانة قائلا: «**وإني لأقسم بالله قسما صادقا لئن بلغني أنك خنت من فيء المسلمين شيئا صغيرا أو كبيرا لأشدن عليك شدة تدعك قليل الوفر، ثقيل الظهر، ضئيل الأمر والسلام**»[٧٠].

عاشرا: منع الربا والاحتكار والمقامرة والاكتناز والإسراف والتبذير وكل العوامل الأخرى المساهمة في نشوء الفقر[٧١].

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

(١) الفقر لا ينحصر في الجانب المادي فحسب بل له امتدادات واسعة إلى ابعد الحدود، حيث أن الفقر لا يعني قلة في الخبز ولا يعني التضور من الجوع الجسدي فحسب، إنما يتعدى إلى كونه نوعاً أخر يسهم في تدمير حياة الإنسان ويجعل الأخير

غير قادر على الإنتاج والإبداع وبهذا يتحول إلى عبئ ليس على نفسه وعائلته فحسب، وإنما على مجتمعه ودولته، فضلا عن كونه عبئا على العالم أجمع، وكلما كثر هذا النوع من الناس كلما كبرت وتضاعفت نسب الفقر في العالم.

(٢) مشكلة الفقر لا تكمن في أشخاص يفترشون الأرض ويستعطون الناس، إنما في العوامل والأسباب العديدة والمتشابكة، التي فيها مخالفة لتعاليم السماء والتي في الوقت نفسه كانت السبب في وجود هذه الشريحة الكبيرة وظهورها على السطح بهذه الصورة التي طالما تثير الأسى والأسف، أكثر مما تثير الشفقة والتضامن.

(٣) ملكية الدولة تسهم في وجود تكاليف هائلة على كاهل الفقراء مع زيادة في نسب الفقر.

(٤) تركز الأموال الضخمة في أيدي فئة قليلة من المجتمعات في حين تعاني الفئة الأكبر الأخرى من عدم كفاية أجورها لسد حاجاتها حيث وجودها في أحوال مالية سيئة.

(٥) للفساد المالي دور كبير في ظهور الفقر وتعميقه من حيث مساهمته في وجود ملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات كنتيجة لإعاقته للاستثمار وللتنمية الاقتصادية.

(٦) إنَّ إعطاء الضرائب الأولوية المطلقة على حساب السياسات الاقتصادية الداعمة لتوفير السلع الضرورية ولتنمية القطاعات مهمة في حياة الأفراد كالتعليم (النوعي والكمي) والإنفاق على البنى التحتية كبناء الجسور والطرقات والضمان الاجتماعي وغيرها الكثير يفيد في تكريس الاستبداد بعينه وقمع الشعوب ومصادرة الحريات وفي النهاية كل هذا يصب في زيادة

غنى الأغنياء وفقر الفقراء.

(٧) هناك جملة من المعالجات التي وضعها ونفذها الإمام علي (عليه السلام) في أيام حكومته مستندا فيها إلى ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

(٨) من جملة ما أكد عليه الإمام علي (عليه السلام) في المعالجات مسألتا الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي لأن فيهما ضمان حقوق الفقراء.

(٩) ومن المعالجات منع الربا والاحتكار والاكتناز وتركز الثروات في أيدي قليلة من الناس.

ثانيا: التوصيات

استناداً إلى ما تضمنته الدراسة نوصي بالآتي:

(١) قد بات واضحا عجز الإنسان عن التوصل إلى حل شامل ومتكامل لمشكلة الفقر، وإذا كان ثمة حل جذري لهذه المشكلة، فإن هذا الحل مصدره السماء ومن يعرف تعاليم السماء وكيف يطبقها على ارض الواقع حق المعرفة.

(٢) إشاعة وتعميم تجربة الإمام علي (عليه السلام) من حيث تعامله مع مشكلة الفقر، عبر نشرها والأخذ بها كمنهج إصلاحي ونموذج حضاري متميز لا تنضوي تحت لوائه الأمة الإسلامية فحسب وإنما تنهل منه البشرية بأسرها.

الهوامش

(١) راجي محيل هليل الخفاجي، (قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص٢.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٧٣.

(٣) محسن باقر الموسوي، (الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة)، الطبعة الأولى، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣١.

(٤) السيد مرتضى الشيرازي، إستراتيجية ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الأولى، دار هيئة محمد الأمين (عليه السلام)، العراق، كربلاء، ٢٠١٢، ص١٣١.

(٥) ندوه هلال جودة، (تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص٢٥.

(٦) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، ص ٩٥.

(٧) سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد ٥، ٩/ ٢٠١٠، ص٦.

(٨) يقوم البنك الدولي كل عدة سنوات بنشر تقديرات محدثة عن أوضاع الفقر، استناد إلى احدث البيانات العالمية المتعلقة بتكلفة المعيشة وكذلك إلى المسوحات القطرية الخاصة بمعدلات الاستهلاك لدى الأسر، فقد جاء في تقرير لرئيس البنك الدولي أن العالم اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه الحال قبل بضع سنوات موضحا أن المجتمع الدولي يواجه تحديات ذات طبيعة اقتصادية وإنسانية وبيئية متنوعة، ولكنها وكما بيّن رئيس البنك تشترك معا في سمات أساسية:

أولا: إنها تشكل خطرا على مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس في العقود الأخيرة.

ثانيا: إنها ليست محصورة داخل حدود بلد واحد، فقد أدت الصراعات والحروب إلى تشرد الملايين من البشر قسرا وهم يعيشون الآن في مناطق أكثر هشاشة من أي وقت مضى، ويمكن أن تدمر مخاطر انتشار الحوائج والأوبئة صحة الأفراد، وكذلك اقتصاديات البلدان وتزداد مخاطر التغيرات المناخية وضوحا يوما بعد يوم مما يجعل الفئات الأكثر فقراً ومعاناة الأكثر تضرراً، بحيث أسفرت أوضاع الهشاشة والصراع إلى تشرد عشرات الملايين من الناس ونزوحهم من بيوتهم.

وتشير التقديرات التي نشرها البنك الدولي عام ٢٠١٦ إلى أن عدد من يعيشون في إفريقيا على أقل من دولارين (١,٩٠) في اليوم هو(٣٨٩) مليون فرد مشكلين نسبة ٤٢,٧٪ من مجموع السكان.

أما في منطقة شرق أسيا والمحيط الهادئ فيقدر عدد من يعشون في خط الفقر المدقع هو (٩٠) مليون فرد بالإضافة إلى احتمالية كبيرة في وقوع (٢٥٠) مليون فرد في براثن الفقر المدقع بالإضافة إلى ما تعانيه هذه المنطقة من مستوى مرتفع للتفاوت الاقتصادي. أما بالنسبة لمنطقة أوربا وأسيا الوسطى فيعيش فيها نحو (٦٦) مليون فرد في الفقر من بينهم (١٩) مليون فرد يعيشون في خط الفقر المدقع. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فهناك نسبة (٣٩٪) من السكان معرضين للسقوط في براثن الفقر مع وجود تباطئ وتيرة الزيادة في حجم الطبقة الوسطى. أما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهناك احتمالية كبيرة لوصول نسبة من هم في براثن الفقر إلى (٥٣٪) من سكان هذه المنطقة . وأخيرا في منطقة جنوب أسيا فهناك (٣٠٩) مليون فرد يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم.

وفي هذا الصدد يبين البنك الدولي في تقريره المذكور أن هناك أكثر من (٢٠٠) مليون فرد يعيشون في أحياء عشوائية ويفتقر (٥٠٠) مليون فرد إلى الكهرباء، بالإضافة إلى وجود أشكال مفرطة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات ضخمة في البنية التحتية، كما تشهد البلدان الأكبر زيادة في معدلات عدم المساواة. التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١٦، ص ص، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٣٤، ٤٤.

(٩) مؤسسة الأنوار الأربعة عشر، (الحرية في فكر الإمام الشيرازي)، المؤمل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص ٣١.

(١٠) سورة البقرة، الآية ٢٩.

(١١) السيد مرتضى الشيرازي، أستراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص٨٤.

(١٢) حسن طبرة، (دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، الكلفة الاجتماعية للفساد)، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس، ص ٢٤.

(١٣) للمزيد أنظر: نهج البلاغة، الخطبة ١٣١، ص٣٠.

(١٤) السيد محمد الحسني الشيرازي، (الاقتصاد)، الجزء الأول، دار العلوم، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧، لبنان، ص ١٨٧.

(١٥) تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١٦، ص ٣.

(١٦) سمير التنير، (الفقر والفساد في العالم العربي)، دار الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، لبنان، ص١٥.

(١٧) المصدر السابق نفسه، ص ٢٧- ٢٨.

(١٨) القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٢٧٦.

(١٩) القران الكريم، سورة البقرة، آة ٢٧٥.

(٢٠) محمد بن الحسن الحر العاملي، (وسائل الشيعة)، الجزء ١٨، الطبعة الثانية، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، إيران، ١٤١٤، ص١٢١.

(٢١) علي حسن مطر، (دروس في الاقتصاد الإسلامي)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢٢٩.

(٢٢) سورة البقرة، آية ٢٧٨- ٢٧٩.

(٢٣) السيد مرتضى الشيرازي، إستراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٩٨.

(٢٤) أظهر تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٢ إن التفاوت الحاد في الدخول والأوضاع المالية غير المستقرة للحكومات تشكلان أكبر تهديد اقتصادي يواجه العالم، وأظهر تقرير للبنك الدولي لعام ٢٠١٦ ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب حيث بيّن أن هناك أكثر من (٢٠٠) مليون شاب حول العالم عاطلون عن العمل، فلم يعد الناس يعتقدون ولأول مرة منذ أجيال أن أولادهم سيكبرون ليتمتعوا بمستويات معيشية أفضل، وقد بيّن التقرير أن هناك حوالي ملياري شخص أي أكثر من ربع عدد سكان العالم، في بلدان تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٦، ص ص٢٠- ٢٤.

(٢٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (نحو نظام عالمي اقتصادي أفضل تحقيقا للمساواة والتنمية المستدامة بعد عام (٢٠١٥)، الدورة الحادية والعشرين، البند ١٢ (ب) من جدول الإعمال المؤقت، جنيف، سويسرا، ١٥- ١٦ أيلول، ٢٠١٤، ص٣- ٤.

(٢٦) المصدر السابق، نفسه ص ٥.

(٢٧) ولعل هذا يفسر الأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية الواردة لعام ٢٠٠٥ الذي يظهر أن دخول أغنى ٥٠٠ شخص في العالم مجتمعة تتجاوز دخول أفقر ٤١٦ مليون شخص في العالم، كما بيّن هذا التقرير أن أكثر من مليار إنسان يعيش أحدهم بأقل من دولار واحد في اليوم، وهي درجه متدنية إلى حد تهديد البقاء. وهناك مليار و(٥٠٠) مليون آخرين يعيشون على ما يتراوح بين دولار واثنين في اليوم، فيما يشكل ما يزيد على (٤٠٪) من سكان العالم فعليا طبقة عالمية دنيا تجابه كل يوم واقع الفقر المدقع أو تهديده. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ص ٢٤، ٣٧.

(٢٨) ريسان حاتم كاطع، (قياس وتحليل مؤشرات الفقر في حضر مدينة الديوانية، دراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص ٦٢.

(٢٩) للمزيد ينظر: السيد مرتضى الشيرازي، استراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق.

(٣٠) سورة البقرة، آية ٢١٩.

(٣١) السيد الشيرازي الثاني، (فقه العولمة)، هيئة خدام الهدى، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص ٢٧٢.

(٣٢) أشرف محمد دوايه، (الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ٥/ ٢٠١١، ص٣- ٢٢.

(٣٣)

Toby Birch ,The Role of Derivatives in Creating the Financial Crisis, Research Presented to the thirty- Al Bara ka Seminar on Islamic Economics Jeddah, 2009, P.2.

(٣٤) الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، (القاموس المحيط)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ص٣٤١.

(٣٥) جي هولتن ولسون، (الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات)، ترجمة كامل سلمان العاني، السعودية، ١٩٨٧، ص ٣١١.

(٣٦) محمد بن الحسن الحر العاملي، (وسائل الشيعة)، الجزء ١٧، تحقيق وطباعة مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم، إيران، ص ٤٢٦- ٤٢٧.

(٣٧) محمد عبده، (شرح نهج البلاغة)، الطبعة الثانية، ذوي القربى، قم، إيران، ١٤٢٧، ص ٤١١.

(٣٨) عقدت اتفاقية كيوتو في اليابان في مدينة كيوتو غي عام ١٩٩٧ لغرض تقليل الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وأساسا ثاني اوكسيد الكاربون وقد اعتمدت كاتفاقية عالمية عندما تم تصديقها من قبل روسيا في أواخر عام ٢٠٠٤. فؤاد قاسم الأمير، (الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن)، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٥، ص٩٨، ٣٦٨.

(٣٩) جواد كاظم البكري، (حاجة الاقتصادات الرأسمالية للحروب في معالجة الأزمات، الاقتصاد الأمريكي. أنموذجا)، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتجية، العدد (١)، السنة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١١٢.

(٤٠) السيد مرتضى الشيرازي، إستراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٤١) السيد محمد الحسيني الشيرازي، (الاقتصاد، الجزء الثاني)، الطبعة الرابعة، دار العلوم، ١٩٨٧، ص١١٢.

(٤٢) سورة البقرة، آية ٢٩.

(٤٣) محمد بن الحسين الشريف الرضي، (نهج البلاغة)، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح، تحقيق فارس تبريزيان، إيران، مؤسسة دار الهجرة، ١٣٨٠، الخطبة ٢٣١، ص٤٩٨.

(٤٤) محمد باقر المحمودي، (نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة)، بيروت، مؤسسة المحمودي، ص٣٥٣.

(٤٥) كاظم مدبر، (الحكم من كلام الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، ج١، الطبعة ١، مشهد، مؤسسة الطبع التابعة للاستانة الرضوية المقدسة، ١٤١٧، ص٤٤٨.

(٤٦) كافي الدين أبو الحسن االواسطي، (عيون الحكم والمواعظ)، تحقيق حسين الحسني، قم، إيران، دار الحديث، ١٣٧٦، ص٤٧٨.

(٤٧) غسان السعد، (حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، رؤية علمية)، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص٣٥٢.

(٤٨) محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح محمد عبده، بيروت، دار المعرفة، ص٥٦٥.

(٤٩) محمد بن الحسين الشريف الرضي، (نهج البلاغة)، تعليق وفهرسة د. صبحي، مصدر سابق، ص٤٨٣.

(٥٠) كافي الدين أبو الحسن الواسطي، (عيون الحكم والمواعظ)، مصدر سابق، ص٤٠٦.

(٥١) كاظم مدبر، مصدر سابق، ص١٥.

(٥٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٥٤.

(٥٣) كاظم مدبر، مصدر سابق، ص١٥.

(٥٤) محمد بن الحسين الشريف الرضي، (نهج البلاغة)، تعليق وفهرسة د. صبحي، مصدر سابق، الحكمة ٤٨.

(٥٥) مدبر، مصدر سابق، ج١، ص٢٦٧.

(٥٦) السيد مرتضى الشيرازي، استراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص٥٢.

(٥٧) سورة الأعراف، آية ١٥٧.

(٥٨) مؤسسة الأنوار الأربعة عشر، (الحرية في فكر الإمام الشيرازي)، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٥٩) السيد الشيرازي الثاني، (فقه العولمة)، مصدر سابق، ص١١٢.

(٦٠) مؤسسة الأنوار الأربعة عشر، (الحرية في فكر الإمام الشيرازي)، مصدر سابق ، ص ٢٢.

(٦١) السيد صادق الحسيني الشيرازي، (السياسة من واقع الإسلام)، مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص١٢٩.

(٦٢) محمد عبده، (شرح نهج البلاغة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٩٦.

(٦٣) رضا صاحب أبو حمد، (الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام) وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والإعمار)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، ص١٢٢- ١٢٣، ٢٠١٥.

(٦٤) حسين عبد اللطيف حمدان، (قانون العمل، دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيرو، لبنان، ٢٠٠٩، ص٣٥.

(٦٥) محمد باقر المجلسي، (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار)، الجزء الثامن والسبعون، الطبعة الثانية، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص٤.

(٦٦) السيد مرتضى الشيرازي، استراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص٦١.

(٦٧) مهدي محبوبة، ملامح من عبقرية الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧، ص٨٦.

(٦٨) الشريف الرضي، (نهج البلاغة)، تعليق وفهرسة د. صبحي، حكمة ١١٦، مصدر سابق، ص ٦٢٦.

(٦٩) لبيب بيضون، (تصنيف نهج البلاغة)، الطبعة الثالثة، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ١٤١٧هـ، ص ٧٣٦.

(٧٠) محمد عبده، (شرح نهج البلاغة)، مصدر سابق، ص ٣٥٣.

(٧١) للمزيد ينظر: السيد مرتضى الشيرازي، إستراتيجية مكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق.

المصادر

أولا: الكتب

القرآن الكريم

١. السيد صادق الحسيني الشيرازي، (السياسة من واقع الإسلام)، مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

٢. السيد الشيرازي الثاني، (فقه العولمة)، هيئة خدام الهدى، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

٣. السيد محمد الحسني الشيرازي، (الاقتصاد، الجزء الأول)، دار العلوم، الطبعة الرابعة، لبنان، ١٩٨٧.

٤. السيد محمد الحسيني الشيرازي، (الاقتصاد، الجزء الثاني)، دار العلوم، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧.

٥. السيد مرتضى الشيرازي، إستراتيجية ومكافحة الفقر في منهج الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الأولى، دار هيئة محمد الأمين (صلى الله عليه وآله)، العراق، كربلاء، ٢٠١٢.

٦. الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، (القاموس المحيط)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.

٧. حسين عبد اللطيف حمدان، (قانون العمل، دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بروت، لبنان، ٢٠٠٩.

٨. جي هولتن ولسون، (الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات)، ترجمة كامل سلمان العاني، السعودية، ١٩٨٧.

٩. سمير التنير، (الفقر والفساد في العالم العربي)، دار الساقي، الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠٠٩.

١٠. علي حسن مطر، (دروس في الاقتصاد الإسلامي)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

١١. غسان السعد، (حقوق الإنسان عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، رؤية علمية)، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

١٢. فؤاد قاسم الأمير، (الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن)، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٥.

١٣. كاظم مدبر، الحكم من كلام الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الطبع التابعة للاستانة الرضوية المقدسة مشهد، إيران، ١٤١٧.

١٤. كافي الدين أبو الحسن الواسطي، (عيون الحكم والمواعظ)، تحقيق حسين الحسني، دار الحديث، قم، إيران، ١٣٧٦.

١٥. لبيب بيضون، (تصنيف نهج البلاغة)، الطبعة الثالثة، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، إيران، ١٤١٧.

١٦. محسن باقر الموسوي، (الفكر الاقتصادي في نهج البلاغه)، الطبعة الأولى، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ٢٠٠٢.

١٧. محمد باقر المحمودي، (نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة)، بيروت، مؤسسة المحمودي.

١٨. محمد باقر المجلسي، (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار)، الجزء الثامن والسبعون، الطبعة الثانية، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.

١٩. محمد بن الحسن الحر العاملي، (وسائل الشيعة)، الجزء السابع عشر، تحقيق وطباعة مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم، إيران، ١٤١٤.

٢٠. محمد بن الحسن الحر العاملي، (وسائل الشيعة)، الجزء الثامن عشر، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة الثانية، قم، إيران، ١٤١٤.

٢١. محمد بن الحسين الشريف الرضي، (نهج البلاغة)، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح، تحقيق فارس تبريزيان، مؤسسة دار الهجرة، الخطبة ٢٣١، إيران، ١٣٨٠.

٢٢ محمد بن الحسين الشريف الرضي، (نهج البلاغة)، شرح محمد عبده، بيروت، دار المعرفة، (بلا سنة طبع).

٢٣. محمد عبده، (شرح نهج البلاغة)، الطبعة الثانية، ذوي القربى، قم، إيران، ١٤٢٧.

٢٤. مهدي محبوبة، ملامح من عبقرية الإمام

علي (عليه السلام)، الطبعة الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧.
٢٥ مؤسسة الأنوار الأربعة عشر، (الحرية في فكر الإمام الشيرازي)، الطبعة الأولى، المؤمل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

ثانيا: البحوث والرسائل

١. أشرف محمد دوايه، (الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ٥/ ٢٠١١.
٢. جواد كاظم البكري، (حاجة الاقتصادات الرأسمالية للحروب في معالجة الأزمات، الاقتصاد الأمريكي أنموذجا)، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (١)، السنة الأولى، ٢٠٠٧.
٣. حسن طبرة، (دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، الكلفة الاجتماعية للفساد)، بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس.
٤. راجي محيل هليل الخفاجي، (قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٥. رضا صاحب أبو حمد، (الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وسياسته في الخراج لمعالجة السكن والأعمار)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان ٢٠١٥.
٦. ريسان حاتم كاطع، (قياس وتحليل مؤشرات الفقر في حضر مدينة الديوانية، دراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩.
٧. ندوه هلال جودة، (تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠- ٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

ثالثا: التقارير والمؤتمرات

١. التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١٦.
٢. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.
٣. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠.
٤. تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١٦.
٥. سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد ٥، ٩/ ٢٠١٠.
٦. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (نحو نظام عالمي اقتصادي أفضل تحقيقا للمساواة والتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥)، الدورة الحادية والعشرين، البند ١٢ (ب) من جدول الإعمال المؤقت، جنيف، سويسرا، ١٥- ١٦ أيلول، ٢٠١٤.

رابعا: المصادر الانكليزية

1. Toby Birch ,The Role of Derivatives in Creating the Financial Crisis, Research Presented to the thirty- Al Bara ka Seminar on Islamic Economics Jedda , 2009.